ملاحق الكتاب

(١) بشأن انشاء بنك لتقدير اثمان المسكوكات المتبادلة .

(٢) محاولات محمد على لاسترضاء الانجليز وعدم اغضابهم .

(٣) بخصوص تعيين الشيخ رفاعه الطهطاوى القادم من باريس فى مدرسة الطب بأبى زعبل .

(٤) ترجمة التقرير الذى وضعه محمد على متضمنا اسداء النصح لأعضاء اسرته ورجاله .

ملحق رقـــم (١)
بشأن انشاء بنك لتقدير اثمان المسكوكات المتداولة (١)

حضرة صاحب المرتبة والمنزلة والمودة بغوص بك مدير الأمور الافرنجية والتجـــارة والمبيعات .

لقد ارتضيت هذه الشروط التى دونت فى البنك الذى سيؤسس ليكون أساسا فى تداول اجناس المسكوكات بقيمها الحقيقية . ولمـــا كانت البنود الرابع والخامس والسادس والثامن من كتاب الشروط هذا مختصة بالديوان الذى تديره انت فأطلب اليك ان تنفذ مقتضاها .

من المعلوم ان الحكومة المصرية قد صرفت مساعيها منذ سنين فى تقرير اثمان المسكوكات المتداولة فى حد لا نتجاوزه وان اخراج هذه النية الخيرية من القوة الى حيز الفعل امر سهل بفضـــل الهمة السامية الخديوية نظرا لمعاملات التجارة الجارية بالقطر المصرى ، وان مقدار الأمتعة التى تصـــدر من البلاد المصرية اكثر مما تورد عليها فينبغى أن تردها نقود من الخارج، ومع كل ذلك مازالت النقود المصرية تصدر الى الديار الأخرى . وفى حين أن الأوامر العلية قد صدرت بوقف أسعار العملة فى قرار واحد قد أخذت اثمان المسكوكات تزداد اثنين فى المائة ، وفى بعض الاحيان خمسة فى المائة نظرا لقلة النقود أو كثرتها وذلك بخداع صيارفة المحروسة والاسكندرية. وانما يمكن منع المحذورات التى تحدث فى مخالفة التعريفة الموضوعة فى تحديد أسعار المسكوكات بانشاء بنك ، وقد عهد الينا بتدوين نظام فى منع المحذورات المذكورة وتقديمه الى الاعتاب السامية فـرأينا انشـــاء بنك بالاسكندرية لهذا الغرض وقد كتبنا المنافع المنشودة من هذا البنك وفيما يلى نرفعها الى اعتاب جناب ولى النعم ، وقد أتينا بطريقة تأسيسه .

لا ريب أن البنك الذى سينشأ سيؤدى الى توسيع التجارة التى هـــى

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨ هـ .

بمنزله الروح بالنسبة لمصر ، ويكون عاملا فى ازديادها كما يكون باعثا على تنفيذ احكام تعريفة المسكوكات حرفيا وهى من جملة الآثار الجليلة الخديوية .

والحق ان انشاء البنك المذكور أمر عسير ولكننا سنبذل كل مافى مقدورنا لتحقيق هذا الأمر الجليل . انما يمكن منع اصدار مسكوكات الذهب والفضة من الديار المصرية بنقص شىء من كل سكة من قيمة التحويلات المرسلة الى أوربا فاذا فوض الينا تأسيس بنك الاسكندرية فاننا نتعهد منع اصدار المسكوكات الى الديار الاجنبية والمغالطات التى تستعمل فى ابطال أحكام التعريفة الموضوعة ولما كان كبار أهل البلاد وصغارهم يميلون الى المغالطات المذكورة فقد دأب كل مشتر على تأدية أثمان ما يشتريه من الأمتعة على السعر الجارى دون ان يراعى التعريفة الموضوعية ، أما المدينون فيماطلون دائنيهم بالتسويف فى تأدية ديونهم لهم ، ويعرضون عليهم أخذ حقوقهم بمقتضى السعر الجارى واولئك يضطرون الى قبض حقوقهم بمقتضى السعر المذكور اذ يفقدون مقدرتهم على الصبر أما الصيارفة فهم عالمون بما بالتجار من ضنك وضائقة فيزيدون أسعار النقود أو ينقصونها عند معاملتهم كما يحلو ويطيب لهم فمن أجل التمكن من دفع هذا المحذور ينبغى ان يفوض الى البنك قبض المبالغ التى تورد على ديوان مبيعات الاسكندرية وعلى الجمرك ، وكذلك تأدية المبالغ التى تؤتيها الحكومة دواوين الصرف ، فاذا قبض كل مبلغ وصرف بمباشرة البنك طبق التعريفة الموضوعة أمكن أخذ النقود وصرفها بقيمتها الأصلية لا محالة . وقد علمنا بالتجربة ان الزيادة التى تظهر فى السكة المصرية انما تنشأ عن عدم رغبة المدين فى تأدية دينه الا نقودا مصرية . وذلك انه اذا تضايق أحد الدائنين ورضى ان يخسر أربعة أو خمسة فى المائة اشترى المدين النقود اللازمة من أحد الصيارفة فيقضى دينه من ناحية ويربح اثنين أو اثنين ونصفا فى المائة من ناحية أخرى . فهذا هو منشأ المغالطات والمخادعات الواقعة فى أسعار المسكوكات ، فاذا علم الموظفون القائمون بالاشغال الاميرية والتجار من الوطنيين والأوربيين ان المبالغ التى تقبض وتصرف بمباشرة البنك ستقبض وتصرف عملا بالتعريفة الموضوعة فلا يبقى اذا محيد للجميع من اتباع التعريفة المذكورة . الا أن النقطة المهمة

هى أن لا يكتب فى سندات الدين التى تحرر فى البيع والشراء الجـــارين بين التجار من الافرنج أو الرعايا لفظ « على السعر الجارى » كما هو معتاد منذ القدم بل ان يكتب أن المبالغ المحررة فيها ستدفع بموجب التعـــريفة الأميرية الموضوعة ، ويجب أن تكون السندات التى لم تكتب على هـــذا الوجه ساقطة الاعتبار لدى دواوين الحكومة ومجالس التجار وان لا يكون للذى يأخذ مثل هذا السند اعتبار لدى التجار وان يعلن هذا النظام للاهلين فى الشوارع وللافرنج بوساطة القناصل ، وان يكون للبنك وكيل بمصـــر يشرف على تداول المسكوكات بأسعار التعريفة الموضوعة الاميرية ، فاذا رأى نوعـــا منهـــا يروج بأكثر من سعر التعريفة لقلته خفض سعره بأن يصرف مقدارا كثيرا من هذا النوع ، ولمـــا كانت دمياط مركزا تجاريا لـــه أهمية فان اتبعت فيه هذه الأصول وتداولت فيه النقود باسعارها الحقيقية كان بها المراد والا ينبغى للبنك ان يجعل له وكيلا فيه كما يجب جمـــع الخيريات والسعديات من مسكوكات ذهب مصر وسك مسكوكات من فيات خمسين قرشا ومائة قرش لتسهيل تداول النقود على أيدى الناس فاذا صدرت الارادة العلية بتفويض هذا الأمر الى البنك تعين صرف نقود من فيات الخمسين قرشا ومائة القرش بدلا من هذين النوعين كلما جمعهما البنك وارسلهما الى دار السك ، الا ان على البنك أن يأخـــذ الخـــيرية والسعدية من الاهالى بالوزن وبقيمة السكة كما أن على دار السك ان تأخذهما كذلك . وعلى الخزينة ان تقبل الخيرية والسعدية وتصرف بدلهما كلما وردها من الدواوين الاميرية او من التجار أو من الاهلين فى كل بلـــد صيارفة قائمون بابدال النقود فلا حرج ان يكون فى هذا البلد صرافون من هذا القبيل فاذا اراد أحـــد السياح أو التجار ابدال نوع من النقود بنوع آخـــر عند سفره الى بلده اخرى أو عند عزمه ارسال شىء من النقـــود احتيج الى وجود صيرفى يقوم بتحقيق رغبته .

على هذا التقدير ينبغى تخصيص شىء من الربح لذلك الصراف كأجر الصرف فللصيارفة أن يأخذوا أجر صرف من ½ ٪ الى ١ ٪ نظرا لقلة النقود وكثرتها ، ولا ينبغى ان يجاوز حقهم هذا الواحد فى المـــائة فى زمن من الأزمان وان أكبر الاسباب التى تمنع التجارة من التوسع لهو عدم استقرار أسعار النقود فى قرار واحـــد اذ أن التجار اذا أرادوا أن يشتروا بضاعة

على حسابهم أو بالكومسيون أى بحق السعى على حساب غيرهم ورأوا أن سعر الفرنسة عشرون قرشـــا ظنوا انهم قادرون على ابتغائها (أى الفرنسة) بذلك السعر لدفع اثمان الامتعة التى يشترونها . ثم يهتم بتدبير الفرنسات فيجدها قد ارتفع سعرها ، ويخسر لخطئه فى ظنه ، فهذا المحذور مانع قوى لاتساع التجارة . ولكن اذا وجد البنك فى هذه الديار دخل التاجر فى البيع والشراء وأمن خوف اختلاف أسعار النقود وينقل المتـاع بهـذه الوسيلة من يد الى أخـرى بيعا وشراء وتتسع الشئون التجارية .

ولا يبعـد عن الاحتمال ان يضطر البنك الى استجلاب مبالغ جسيمة من الخارج ، بيان ذلك مثلا أن يرى فى البلاد المصرية قلة بعض المسكوكات كالريال الفرنسية أو الجنيه فتجلب من البلاد الاخرى بقطع النظر عن هذا قد يعمد الى تنزيل فرط التحويلات وقبول الخسارة لئلا تصدر النقـود الى الخارج ، الا انه يحتمل أن يظهر عكس ذلك فالربح الحاصل من هـذا يجبر الخسار الحاصل من ذاك ، ولا يطرأ خلل على ميزانية البنك ، وقد كان للبيوع التى تجريها الحكومة فى المزاد ، وفى خارج المزاد حتى الآن موعد ثمانية أيام . ولقد رأينا أن تمد الى عشرين يوما بعد ذلك تسـهيلا للتجـار .

ان التبدلات فى الاسعار التى حدثت من قبل مسكوكات الآسـتانة والتى يحتمل ظهورها بعد ذلك قد اخلت وستخل بتعريفة المسـكوكات المصرية ، ولن يندفع المحذور المذكور مالم ينه عن تداول المسكوكات المذكورة بأكثر من أسعار التعريفة الموضوعة .

فى بيـان شروط البنك

البنـد الأول

يحتاج البنك لادارته الادارة اللائقة الى رأسمال قدره سبعمائة الف فرنسة فينبغى ان تضع الحكومة فى خزينته اربعمائة الف فرنسة وعلى مأمورى البنك الموسيو « مخالى طوسيجه » [1] « والموسيو باسترى » [2]

---

(١) قنصل اليونان .
(٢) قنصل فرنســا .

أن يضعا ثلاثمائة الف فرنسة . وليس للحكومة ولا لأحد من أصحاب البنك أن يسحبوا شيئا من رأس المال هذا اذ أن الخزينة المذكورة لن تستغنى عن وجود ذلك المقدار من النقود .

البند الثانى

يشرع البنك فى أعماله ابتداء من يوم توريد رأس المال المذكور الى خزينة البنك .

البند الثالث

تنحصر أعمال البنك فى أخذ أوراق التحويل واعطائها وتنزيل مثل هذه الأوراق فى سائر الأعمال الخاصة بالبنوك .

البند الرابع

تستطيع الحكومة من يوم تسليم تحويلات المبالغ الحاصلة من المبيعات والجمرك ان تستجر تلك المبالغ على شرط أن تدفع للبنك فائضا فى الشهر قدره ½٪ لغاية انتهاء مواعيد التحويلات الاميرية غير منتظرة حلول مواعيدها فاذا لم يمكن تحصيل مبالغ تلك الحوالات من أصحاب البنك فترد الى الحكومة .

البند الخامس

تصدر أوامر سامية الى ديوانى المبيعات والجمرك بتوريد تحويلات المبالغ الحاصلة من المبيعات العمومية والجمرك على خزينة البنك .

البند السادس

تقبض وتصرف انواع نقود المبالغ التى تورد على خزينة البنك والمبالغ التى تصرف منها للحكومة وغيرها بموجب التعريفة الاميرية الموضوعة .

البند السابع

على الحكومة أن تدفع للبنك ٦٪ سنويا أى ½٪ شهريا على النقود التى تسحبها من خزينة البنك فى مقابل المبالغ التى احيلت اليها من المبيعات

والجمرك وذلك الى حلول مواعيد تلك الحوالات ، وليس على البنك من دفع فائض للحكومة اذا كانت لها نقود مرصودة بخزينة البنك .

البنـــد الثامن

يجب ان تكون السندات التى تؤخذ من المشترى فى البيوع الواقعـــة داخل المزاد وخارجه شاملة مواعيد دفع المبالغ المكتوبة بها ، وان تسلم تلك السندات الى خزينة البنك .

البنـــد التاسع

يعمل هذا البنك لمدة سنتين ، ولا يعود على الحكومة شىء من ربحه وخسارة بل يرجعان الى مأمورى البنك المشار اليهما الموســـيو مخـــالى توسيجه والمسيو باستيرى ، ولا يحسب فائض على مبلغ اربعمـــائة الف الفرنسة الذى تعطيه الحوكمة .

ملحق رقم (٢)

محاولات محمد على لاسترضاء الانجليز وعدم اغضابهم (١)

من الجناب العالى الى بوغوص بك :

اطلعت على كتابكم المؤرخ برقم سلخ ذى الحجة ٥٣ الذى تقولون فيه ان الانجليز وضعوا يدهم على قطعة أرض جهة عدن لوضع الفحم وان جناب الكولونيل كامبل وعد بأنه سيقدم تقريرا يوضح فيه ان الغرض ليس اقامة جنود انجليزية هناك ، وان الدكتور « باورنك » أفضى اليكم بأن حاكم عدن هو حاكم مستقل بذاته ، وان عنوان السلطان لم يمنح له جديدا من طرف حكومة انجلترة بل هو ملقب بهذا العنوان من عهد قديم ، وحيث اننى كما هـو معلوم لديكم لا أريد اغضاب حكومة انجلترة بأى وجه كان، وان بقاء جبال الجهة المذكورة فى يدنا وبقاء المدينة فى يدهم سيؤدى الى وقوع مشاحنات دائمة بين الطرفين بناء عليه اذا كان غرض انجلتره حقيقة وضع اليد على جهة عدن فمنعا لتعكير صفاء المناسبات الموجودة بين الطرفين انى مستعد من الآن لسحب عساكرنا الموجودين هناك أما اذا كان الغرض وضع فحم فقط فليعلموا أننا كما بذلنا المساعى لترويج مصالحهم فى سائر الجهات التى استولينا عليها سنبذل المساعى فى سبيل راحتهم وتـرويج مصالحهم فى هذه الجهات أيضـا . ومن المعلوم ان الحكومة المصرية لغاية الآن لم تقصر فى ترويج مصالح حكومة انجلترا ولن تقصر فيما بعـد ، وان هؤلاء العرب لا يستطيعون على عمل أى شىء كما ان احتلال بلادهم ليس على جانب من الصعوبة والدليل على ذلك ان رجلا من مقاطعة «بركانلى» قبل مدة اغار على الجهة المذكورة مع فئة قليلة من اعوانه واستولى عليها .

وحيث أنى قبل أن أرسل عساكر الى هناك قـد طلبت اذن من حكومة انجلترة بواسطة الكولونيل كامبل ، وبعد استحصال موافقتها شرعت فى

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٢ محرم ١٢٥٤ هـ .

هذا العمل بناء عليه بلغ سلامى الى الكولونيل المذكور وفهمه جيدا بانى سأحدد مدة شهرين لابقاء عساكرنا فى الجهة المذكورة أو سحبهم منهـــا فليكتب الى حكومة والى شركة الهند ويبلغنا الجواب الذى سيصل اليه منهما لانهاء هذه المصلحة بصورة ودية ، وبلغ الدكتور « باورنك » أيضـــا بأنه وان كان يزعم ان حاكم عدن من الأزل ملقب بعنوان السلطان ، فانه من المعلوم لدينا ولدى الجميع لغاية الآن أن حكام صنعا ومسقط ملقبين بعنوان امام والحكام التابعين لهم ملقبين بعنوان فقى فلذلك ولاجراء ايجابه عند ورود الجواب لزوم الاشعار ،،

من منيـــة القمح

الختم

محمـــد على

ملحق رقـــم (٣)
بخصوص تعيين الشيخ رفاعة الطهطاوى القادم من باريس
فى مدرســـة الطب بأبى زعبل

من الجناب العالى الى محمود بك ناظـــر الجهادية ١١ ذى الحجة ١٢٤٦هـ

حضرة صاحب السعادة أخى محمود بك ناظر الجهادية

كنت حادثت كبير اطبائنا جوانى فى ان يبحث المجلس هل من المناسب ارسال الشيخ رفاعى [١] القادم قبلا من باريس الى مدرسة الطب الكائنة فى ابى زعبل ليعلم تلامذتها اللغة الفرنسية أو ليس من المناسب ذلك ؟ ويتخذ قرارا فيه غير انى لم أر فى مضبطة المجلس شيئا يختص بهـــذا الموضوع ولست ادرى اهو لم يبلغكم ذلك أم ابلغكم فنسيتموها ؟ أيا كان فقد تأخرت هذه المسألة حتى الآن . ويخطر الآن على قلبى الفكرة الاتية:

انه وان كان لابد من قيام رفاعه هذا بترجمة الكتب ولكنه اذا عين فى مدرسة أبى زعبل وقام بتعليم اللغة الفرنسية يخرج كل سنة خمسة وعشرين أو ثلاثين مترجما لذلك اطلب اليكم ان ترسلوا الشيخ المشـــار اليه الى مدرسة الطب الكائن فى أبى زعبل بمرتب مناسب ،،

١١ ذى الحجة ١٢٤٦هـ

الختم
محمـــد على

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٦) .
(*) كذا فى الأصل وصحته « رفاعة » .

ملحق رقـم (٤)

ترجمـة

صورة التقرير الذى طلبه وضعه ساكن الجنان محمد على باشـــا والى مصر سابقا متضمنا اسداء النصح لاعضاء اسرته والمقدمين من رجاله الاخصـــاء

تحرر فى ١١ محرم ١٢٦٣ هـ

ما كنت لأسمح لنفسى أن تتحدث بما أودعته فى التقرير الآتى بيانه فضلا عن طلب وضعه تحريرا الا أن أحوالكم وسلوككم اضطرانى الى هذا . فارجو وآمل أن تعتبروا بما فيه فتعودوا من الآن فصاعدا الى الصواب ، والا تضطرونى الى ذكر مثل هذه الامور مرة أخرى .

هذا والذى حملنى على جمعكم هنا لالقى عليكم ما اضطررت لتحريره والتصريح به بكل أسف وحرقة ، هو ما يأتى :

يعلم الناس كلهم أن تربه مصر صالحة للعمار والتقدم جدا ونظـرا لتقدمها تقدما محسوسا يوما فيوما فلاشك فى انها ستخطو خطوات واسعات فى سبيل الرقى والتقدم اذا ما وجد الاتفاق والاتحاد فى الآراء والثبـــات فى العمل والاستقامة فى الأفكار ، وهذا واضح جدا وضوح الشمس فى رائعة النهار ، غير ان اختلاف القلوب يحول دون تحقيق هذه الأمنية فى مدة وجيزة ، لأنه على ما أفهم واستنتجه من سير الأمور يتراءى لى ويلوح ان خطتى وآرائى فى واد وان خطط وآراء أعضاء أسرتى الذين يتولون الأمور العامة وغيرهم من رجالى وعمالى الاخصاء فى واد آخر . أعنى انكم تنظرون الى نظره تخالف نظرى اليكم ، وتجدون فرقا بينى وبينكم ، وهكذا تحملوننى كل المسئوليات متنصلين عنها كل التنصل .

فان كنتم فى ريب من ان رجلا واحدا لا يمكنه الاضطلاع باعباء هذه

---

(١) محافظ ابحاث : محفظة رقم (١٣٥) — ملف الوثائق والمكاتبات الواردة للترجمة من الديوان .

الأمور الجسام وان قدرته البشرية لا تساعده على ذلك فانى عالم تمام العلم انه لكذلك . ولا شك فى ان الطريق التى رسمتموها لانفسكم لا تتفق ومصلحة البلاد قط لان الوطن واحد والمصالح واحدة فاذا اتبعت خطتان (نظامان) مختلفتان فى ادارة (دولاب) الحكومة من غير أن يعرف رجحان احداهما على الأخرى فكيف يتصور اذن الانتظام فى الأمور والتقدم فى العمل؟ ولا أدرى كيف تعتقدون خلاف ذلك ؟ واذا كنتم حقيقة تعتقدونه فيجب والحالة هذه طرح الخطتين على بساط البحث والنقد لمعرفة ايتهما أصلح للعمل وأفيد للبلد . وعند ذلك فقط يؤخذ بالاصلح ويترك الثانى وينبذ تماما. ولست انا ذلك الرجل الذى يتشبث برأيه مطلقا ويحبذ التفرد تمسكا بالسلطة بل اتعلق بكل خير ورأى يؤدى الى التقدم .

كلكم تعلمون ان خطتى داخل البلاد تنحصر فى البحث عن كل ما من شأنه أن يفضى الى عمار وطننا وغناه من الاسباب المفيدة والطرق الناجحة، أما فى الخارج ففى التوسل بجميع الأسباب التى تؤدى الى اظهار شخصية مصر واعلاء شأنها .

تذكرون انه سبق أن قلت لكم اثناء المناقشة حول المنافع الجمة التى تنجم عن مسئلة تعداد النفوس (الاحصاء) ان مدار وجود العدالة فى وطن ما ، وصيانة المصالح العامة فيه متوقف على وجود القوة العامة، وهذه نتيجة للعمران والتقدم فى البلاد ولا يمكن الحصول عليهما الا بجهود وهمم أصحاب الآراء السديدة والافكار الصادقة المتحدة .

وها انا اكرر ذلك الآن ، معتقدا بأنكم قد ادركتم ذلك كله بفضل دقة الأحوال والظروف وخطورتها . ثقوا بأن هذه المسألة من أهم المسائل الخطيرة التى يجب الاهتمام بها لأن مجرد تنفيذها يخلصنا قبل كل شىء من حكم البلاد حكما باطلا (على غير بصيرة) فيجعلنا نحكمها ببصيرة تامة، وعدالة متحققة فضلا عن اننا يمكننا بعد ذلك أن نظهر شأن مصر ونتباهى بقوتها الكامنة قائلين ان القطر المصرى يحتوى على كيت وكيت من السكان والنفوس .

وقد كررت هذه الاقوال لكل واحد منكم مرارا ولاسيما لنجلى الباشا الذى كان حاضرا بالمجلس حيث قلت له ان هذه المسئلة بالنسبة لكم هامة

ومفيدة جدا ، وخصوصا وانك اكبر الموجودين فدونك الاهتمام بمسئلة التعداد هذه على النحو الذى ذكرت ، ثم شرحت له كيف تجب العناية والاهتمام بهذه المسئلة فكان الواجب عليه شرعا وعقلا ازاء اقوالى هذه ان يشمر عن ساعد الجد والاهتمام بهذه المسئلة شخصيا ، ولكنه لم يعمل شيئا من ذلك بل صرف النظر عن الاهتمام بها شخصيا ، وعرض على شفهيا انه كلف بعض العمد ومشايخ القرى الذين اعتقد أنهم ممن يعتمد عليهم بالقيام بالتعداد العام فى القرى التى فى عهدته .

وهكذا رأيت ان كلامى كله فى هذا الموضوع لم يجد معه نفعا فغضبت واسفت له اسفا شديدا ثم اضطررت لأن اتخذ تدابير اخرى . لأنه من العبث اختبار هؤلاء المشايخ والعمد الذين لا يعتمد عليهم بحال من الأحوال اذ جربوا كثيرا فى مثل هذه الأمور والشئون فلم يفلحوا ولم يصدقوا قط فى أعمالهم واقوالهم . اذ لو كان المراد يحصل بالاعتماد على امثال هؤلاء الناس لم يكن هناك داع لاهتمامى بهذا الموضوع وأكبارى شأنه بهذا القدر بل كنت اكتفيت باصدار الأوامر لهؤلاء المشايخ والعمد باحصاء القرى متظاهرا بأنى أعمل فى حين أنى اعمل للراحة فقط لا لشىء آخر . ولو كان نجلى الباشا فكر مليا فى أنى والده ومرب لجميع رجالى منذ نعومة أظفارهم ، لكان من اللازم أن ينفذ كلامى فى قلوبهم سريعا فاذا لم تدعم من الآن مبادىء العدل واصول الحكم وفق مرامى فلا يتصور أن ينفذ حكمى فيما بعد فى الذين ينشأون كيفما اتفق من غير تهذيب ولا تثقيف . وانه اذا انتقلت هذه الاحوال والاختلافات من الأوائل الى الأواخر فهل من المعقول أن تجنى الثمرات التى نأمل الحصول عليها ؟ نعم اذا قبل نجلى فى عهدى آرائى السليمة من الاخطاء ، واهتم بتنفيذ أوامرى ومبادىء فلا شك فى انه سيجد بعد مدة قصيرة سهولة عظيمة ، ونجاحا كبيرا مما يجعله يترك اثرا صالحا وتراثا طيبا للوارثين بعده .

والغرض من قولى السابق بأنى اضطررت لأن التجأ الى تدبير آخر هو انى كنت قلت مخاطبا عباس باشا هل يكون من المناسب والمستحسن أن تنسحبوا انتم وتكتبوا الى المديرين بشأن القيام باحصاء قراكم وعزبكم؟ هكذا ورد لخاطرى فاقترحته عليكم وانى لا آمركم به ولكنى افكر مثلكم (أى على نحو تفكيركم) اذهبوا وابحثوا هذا الاقتراح فى المجلس . فذهب

حضرته اليه وطرح الاقتراح على بساط البحث والمناقشة ثم عاد يقول انهم عملوا مثل ما قلت من غير ابداء اية ملاحظة أو رأى .

فليس لهذا معنى سوى ان لسان حالة يقول مالنا وللتفكير ؟ هو أمرنا بهذا فليكن كما يريد . لأن له آراء وتفكيرا تخالف اراءنا وتفكيرنا فعليه اذن تبعتها بخيرها وشرها .

ومسئلة اخرى اخبرنى يكن باشا وكامل باشا أن العناية بتربية وتهذيب الطلبة بمدرسة الخانكة مفقودة بتاتا الأمر الذى افضى الى تخرج طلبة غير مثقفين وغير مرضيين . وحينما طلبت سنان بك ناظر المدرسة المذكورة الى لاسأله عن الحالة سألت عباس باشا عنها أيضا فلم يظهر لى أقل علم بها . ولما اكدت له ذلك اضطر لأن يقول انه علم به منذ يومين فقط ، وهكذا حاول أن يعمر بعد أن هدم . ولا شك فى انه كان يعلم ذلك سابقا الا أن عدم اهتمام الكل واعتيادهم ان يقولوا ان المدرسة هى لمحمد على فمالنا ومالها أدى به أن لا يقول الحقيقة .

والحال ان المدرسة هى ملك لمصر . وماذا يعمل محمد على بمدرسة تضم بين جدرانها ستماية وخمسين تلميذا ؟

فليس لمحمد على اية غاية وأى أمل فى هذه الدنيا سوى التفكير فى خير هذا الوطن ، وصالح هذه البلاد ، ومن منكم يمكنه أن يفكر ان من المؤسف والمحزن أن لاتفهموا ان من واجبنا التكاتف والتضامن معا للعمل لاعلاء شأن هذا الوطن الذى يضمنا جميعا .

ولو اردت أن أعد اعمالكم المخالفة لصالح الوطن وانظمة البلد ، فى مجلد ضخم . وها هو الفرق البين والبون الشاسع قد ظهر بين مبادىء وخططى وبين ما انتم عليه من الاحوال والافكار ، من مسئلة أو مسألتين فقط ، وصفوة القول أن أساس العدل والحق وأساس الواجب والاخلاص هو فى اتحاد الافكار والمبادىء ، ذلك الاتحاد الذى يتضمن ولاشك السعادة للجميع والسلامة والطمأنينة للوطن العزيز .

هذا هو مبدأى الذى قد شرحته لكم فاذا كنتم تجدون فيه شيئا من

الخطل أو القصور فبينوا لى ذلك بكل حرية كما صرحته لكم مرارا . والآن أيضا أصرح لكم بأن تذكروا لى كل ما تعلمونه بصراحة تامة حتى يمكننا أن نقارن الرأيين بعضهما ببعض فنتفذ الأصلح منهما ونترك الثانى . لأنه لا يجوز أن نكون فى وطن واحد ، وان يكون لنا مع ذلك آراء مختلفة وأفكار متضاربة فى اعلاء شأن ذلك الوطن الواحد . والا فلا يؤمل شىء من الرقى والتقدم فى وطن كهذا . بل أن هناك شىء من الأمل فى ذلك فانه يتلاشى شيئا فشيئا من جراء ذنيك التضارب والتنافر .

واذا قلتم لماذا تستعجلون ؟ أقول ان السبب فى الاستعجال الزائد هو كما قلت سابقا معرفتى الزائدة بدقة الظروف والأحوال وخطورتها ، وبمناسبة ذكر الظروف والاحوال هنا تذكرت ما يأتى : كنت مرة بمدينة المنصورة لتجاذب اطراف الحديث مع الباشا نجلى المشار اليه فذكر لى انه قد تحقق وثبت لديه من الاطلاع على الأحوال العامة فى لندرة وباريس انه فيما اذا قامت الحرب بين الدول فستكون البلاد الاسلامية عرضة للنهب والتخريب والتجزئة والتقسيم بينها .

ولا شك فى انى كنت أعلم هذا علم اليقين ، وحيث أن الباشا نجلى أيضا يعلم هذا يقينا كما تعلمونه انتم أيضا مع العلم بأن الظروف والاحوال مساعدة لكم الآن فلماذا اذن هذا التخاذل والجمود ، وعدم الاقدام على الأعمال العامة بتكاتف وتضامن ؟ ما الذى يحدو بكم أن تقفوا جامدين بينما الناس تقطع المراحل تلو المراحل وتخطو خطوات واسعات الى الأمام وانتم لا تكادون تخطون خطوة الا بكل بطاءة وصعوبة . الا تفكرون فى عاقبة ما تعملون ؟

أيها الناس ناشدتكم الله ان تتركوا أنفسكم وتتجردوا عن غاياتها . عليكم بالانصاف وخدمة هذا الوطن الذى اعتززتم به وصار لكم شأن بسببه، فبادوا جميعا الى اعلاء قدره ورفع مكانته بين الناس .

هذه هى نصائحى لكم فأطلب أن تعتقدوا بأن فى قبولها فوائد جمة تعود عليكم ، وأرغب فى أن أرى آثار ذلك بادية فى مساعيكم وهممكم ، واذا تمسكتم بعد الآن بالطريق الذى أنتم سائرون فيه وتماديتم فى ذلك ،

ولم تظهر لكم اية علاقة أو اهتمام بالاعمال الموكولة اليكم غير منقطعين عما تحسونه من الافتراق والخلف فيجب عليكم أن تخطرونى بذلك فى أوانه ، فأسلم أمرى وأمركم عندئذ الى الله وانقطع انا لوحدى — مادمت حيا — الى العمل كما كنت اعمل لغاية الآن . والا فاذا كنتم تجدون فى أنفسكم الاستعداد للعمل وفق المبادىء الصحيحة والأصـــول القـــويمة بحيث اذا ظهر لكم اى خطأ أو اعوجاج فى العمل بادرتم من أنفسكم الى اخبـــــارى بذلك باحثين فى الوقت نفســـه بكل جد واهتمام عن خير الطرق التى تؤدى بنا الى الغرض المنشود والغاية المطلوبة . وعليكم ان تعطونى الآن عهدا كتابيا بطريقة يصح الاعتماد عليها . وهذا يتحقق ويكون ولا شك بالاقدام على تنفيذ مسئلة تعداد النفوس قبل كل شىء بكل اهتمام واخلاص ، وانتم ادرى الناس بأسهل الطرق التى توصلنا الى الغاية المنشودة من ذلك . فلذا أرى ان من مقتضى الرجولة الكاملة والواجبات الحكومية أن تجتمعوا كلكم فى قاعة العرض (الاستقبال) وتتذاكروا فى هذه المسئلة الهامة بكل جد واخلاص لتتخذوا بشأنها قرارات سديدة وجازمة وتبلغوها الى فى مدة يـــومين .